مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

في ذكرى تأسيس مجلس التعاون الخليجي.. من التقارب المثالي إلى الحقائق المتباينة

الكاتب: عباس عبد خاني

المصدر: موقع الدبلوماسية الإيرانية، نُشر بتاريخ 26 أيار 2025

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

009647816776709

في ذكرى تأسيس مجلس التعاون الخليجي.. من التقارب المثالي إلى الحقائق المتباينة

الكاتب: عباس عبد خاني

المصدر: موقع الدبلوماسية الإيرانية، نُشر بتاريخ 26 أيار 2025[1].

لعب مجلس التعاون الخليجي، كإحدى المؤسسات الإقليمية في العالم العربي، دوراً فعّالاً في المعادلات الجيوسياسية والاقتصادية في جنوب غرب آسيا على مدى العقود الأربعة الماضية. تأسس المجلس في أبو ظبي في 25 أيار/ مايو 1981، وضم ست دول عربية هي: المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، وسلطنة عُمان.

كان الهدف الأولي للمجلس هو تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والأمني والثقافي بين الدول الأعضاء. ومع اقتراب الذكرى الخامسة والأربعين لتأسيسه، يبدو تقييم أداء هذه المؤسسة أكثر ضرورةً من أي وقت مضى، سيما وأنها كانت تتأرجح دائماً بين فرص التقارب وتحديات التباعد.

لقد تأسس مجلس التعاون الخليجي استجابةً للتطورات الجيوسياسية التي تلت الثورة الإيرانية (1979) وبداية الحرب العراقية الإيرانية (1980). كان الهدف الرئيس للمجلس هو تعزيز الأمن الجماعي، وتعميق التكامل الاقتصادي، وزيادة الرعاية الاجتماعية، وتبني مواقف سياسية موَّحدة لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية.

في هذا السياق، تم تحقيق إنجازات ملحوظة، مثل إنشاء اتحاد جمركي في عام 2003 وإطلاق سوق مشتركة في عام 2008. بالإضافة إلى ذلك، شملت خطط المجلس مشاريع هامة مثل التنسيق المالي، والسعي لربط خطوط المواصلات والإتصالات، وإنشاء شبكة كهرباء مشتركة.

أما على الصعيد الأمني، فقد سعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى الحفاظ على تماسكها الدفاعي في مواجهة أزمات كبرى مثل احتلال نظام صدام حسين لدولة الكويت، والغزو الأميركي للعراق، والاضطرابات المعروفة بإسم الربيع العربي، وكان إنشاء قوة "درع الجزيرة" المشتركة تجسيداً لهذه الجهود.

وعلى الرغم من ذلك ظل التقارب بين الأعضاء– على المستوى السياسي– هشّاً، حيث لم يتمكن المجلس من اتخاذ مواقف موحدة تجاه أزمات وقضايا مهمة مثل اليمن وسوريا ولبنان، بالإضافة إلى التعامل مع إيران.

---

[1] به مناسبت سالروز تاسيس
شورای همکاری خلیج فارس؛ از همگرایی آرمانی تا واقعیت‌های واگرایانه
http://irdiplomacy.ir/fa/news/2033092/%D8%B4%D9%88%D8%B1%D8%A7%DB%8C-%D9%87%D9%85%DA%A9%D8%A7%D8%B1%DB%8C-%D8%AE%D9%84%DB%8C%D8%AC-%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D8%B2-%D9%87%D9%85%DA%AF%D8%B1%D8%A7%DB%8C%DB%8C-%D8%A2%D8%B1%D9%85%D8%A7%D9%86%DB%8C-%D8%AA%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%DB%8C%D8%AA-%D9%87%D8%A7%DB%8C-%D9%88%D8%A7%DA%AF%D8%B1%D8%A7%DB%8C%D8%A7%D9%86%D9%87

كما واجه مجلس التعاون الخليجي العديد من التحديات البنيوية والسياسية. من أهم هذه التحديات غياب مؤسسات وطنية مُلزِمة، حيث بقيت قرارات المجلس استشارية في الغالب. كما أدت الاختلافات في السياسة الخارجية بين الأعضاء، خاصةً تجاه إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، إلى عرقلة تحقيق التقارب الحقيقي بين دول المجلس.

علاوةً على ذلك، ساهم الاعتماد الكبير على صادرات النفط والافتقار إلى تنوع اقتصادي مستدام في زيادة الضعف الهيكلي للمجلس.

في السياق ذاته، كانت الاختلافات البنيوية الداخلية بين الدول، بدءاً من أنظمة الحكم إلى التركيبة السكانية ومستويات التنمية المختلفة، تُمثِّل عقبة أخرى أمام تحقيق الوحدة المستدامة. وقد كشفت الأزمة السياسية التي اندلعت في عام 2017 بين قطر وثلاث دول أخرى أعضاء في المجلس، واستمرت لأكثر من ثلاث سنوات، عن مدى هشاشة التماسك الداخلي لمجلس التعاون الخليجي.

رغم كل هذه التحديات، حقّق المجلس بعض الإنجازات في عدة مجالات. من بين هذه الإنجازات التنسيق الاقتصادي خلال جائحة كورونا، والتعاون في مجال الطاقة المتجددة، والتقدم في مشاريع البنية التحتية مثل شبكة الكهرباء. كما لعب المجلس دور الوسيط في بعض الأزمات الإقليمية، مثل الوساطة بين إيران والغرب من قبل عُمان وقطر. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت استضافة فعاليات عالمية مثل إكسبو 2020 في دبي وكأس العالم لكرة القدم 2022 في الدوحة في تعزيز العلامة التجارية الإقليمية للدول الأعضاء.

ومع ذلك، يظهر أداء مجلس التعاون الخليجي على مدى 45 عاماً أنه أقرب إلى منصة للحوار السياسي والاقتصادي بين حكام الدول الأعضاء منه إلى اتحاد استراتيجي فعّال.

من بين نقاط ضعفه البنيوية، يمكن الإشارة إلى افتقار مجلس التعاون إلى آليات ملزمة، وغياب رؤية موحدة طويلة الأجل، وعدم القدرة على حل النزاعات الداخلية.

أدى التقلّب في علاقات الأعضاء مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا، فضلاً عن الافتقار إلى نهج موحد تجاه التطورات الجيوسياسية — مثل حرب غزة، والاتفاقيات البحرية، والتنافسات العابرة للحدود — إلى إضعاف الدور الإقليمي للمجلس.

يمكن القول، بعد مرور 45 عاماً على تأسيسه، أن مجلس التعاون الخليجي يقف عند تقاطع الفرص والتهديدات. في عالم اليوم، حيث تلعب الاتحادات الإقليمية دوراً متزايد الأهمية في النظام العالمي، يصبح من الضروري انتقال مجلس التعاون الخليجي من نادٍ حكومي إلى مؤسسة مسؤولة وشفافة وفعّالة.

يتطلب تحقيق هذا الهدف إجراء إصلاحات هيكلية، وتعزيز الشفافية، ودمج السياسات الاقتصادية والأمنية، وبناء الثقة الداخلية. إذا تمكّن الأعضاء من إدارة خلافاتهم والتركيز على مصالحهم المشتركة، فقد يصبح مجلس التعاون لاعباً رئيسياً في مستقبل النظام الإقليمي والدولي. وإذا لم يتحقق ذلك، فإن خطر تآكل المجلس تدريجياً وفقدان فعاليته سيكون أكثر ترجيحاً في المستقبل.

***